بإمكان جميع الباحثين وفاعلي المجتمع المدني المشاركة في **أكاديمية ابن رشد** عبر إنشاء حساب على موقع الأكاديمية والاستفادة من التدريب المتوفر أونلاين على فضائكم الخاص وكذا الكتب والمقالات المنشورة والتي من شأنها أن تساعدكم على كتابة أوراق السياسات، وذلك باللغتين العربية والانجليزية. ثم إرسال ورقة السياسات الخاصة بكم في أحد المجالات أو المواضيع التي ستتوصلون بها بعد إنشاء الحساب على المنصة :

www.averroespolicyforum.com

ديناميكيات سوق الشغل في المغرب هل يستطيع القطاع الخاص استيعاب معدلات البطالة المرتفعة؟

الطاهر بكني

- إطار عالي مكلف بالمشاريع، وكالة التنمية الاجتماعية.

ورقة سياسات

الملخص التنفيذي

إن بروز قطاع خاص ديناميكي ومتنوع في المغرب يمكن أن يصبح محركا قويا لخلق فرص العمل، والاندماج الاجتماعي، والمرونة الاقتصادية، ومنه استيعاب معدلات البطالة المرتفعة. وذلك شرط تجاوز العقبات التي تحول دون تمكنه من الاستثمار وتحسين القيمة المضافة والتطوير من أجل خلق وظائف مستدامة عبر تعزيز الشمول المالي وتنمية المناطق القروية واندماج البلد في سلاسل القيمة العالمية؛ وهي مكونات ضرورية لخلق فرص العمل.

الإشكالية

بالرغم من انخراط المغرب في عملية تحديث سريعة المسار مدفوعة باستراتيجيات قطاعية هامة ومشاريع البنية التحتية. إلا أن القطاع الخاص لا زال يعرف إقبالا محتشما بسبب القيود التي يواجهها، فالتحول الهيكلي لا زال يعرف بطئا في التنفيذ بحكم تراكم رؤوس الأموال العمومية وصعوبة بيئة الأعمال أمام المقاولات، ونقص العمالة الماهرة، وضعف برامج التكوين، ونقص سبل الحصول على التمويل. مما جعل القطاع الخاص يعجز عن الإسهام بدرجة كافية في إحداث فرص الشغل. ونتيجة لذلك ظل جزء كبير من الشباب والنساء غير نشيطين أو عاطلين عن العمل، فيما ظلت بعض الجهات والمناطق محدودة الولوج إلى الخدمات والفرص الاقتصادية. ورغم تحقيق بعض التحسن في التصنيف على مؤشرات ممارسة الأعمال، فإنه مازالت هناك جهود كبيرة يتعين أن يبذلها القطاع الخاص من أجل إقلاعه، الشيء الذي يتطلب فهما عميقا للمحددات الرئيسية لأداء الأعمال، لضمان نمو أكثر شمولية ومرونة.

وفي الوقت الذي لا تزال فيه المقاولات الكبرى المملوكة للدولة تمثل أحد المحركات الرئيسية للنمو، فإنه من الضروري تعزيز تنمية القطاع الخاص عبر التنويع الاقتصادي والمالي، وتحسين الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، ومشاركة المزيد من المقاولات الصغرى والمتوسطة في جميع قطاعات الاقتصاد الخاص، وكذا الحد من الفوارق الجهوية التي سيكون لها دور رئيسي في هذا الصدد. وبالتالي ما هي التحديات التي يواجهها القطاع الخاص؟ وما هي التدابير اللازمة لخلق بيئة عمل مواتية؟ وهل القطاع الخاص قادر على التقدم وعلى رفع التحديات والعوائق التي تواجهه خاصة فيما يتعلق بضمان الشغل المستقر والآمن؟

السياق العام

1. ديناميكيات العمل والبطالة بالمغرب بين الأزمات البنيوية والتباينات الاجتماعية والجهوية

تهدف سياسات تنمية القطاع الخاص في المغرب بشكل أساسي إلى جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي شكلت سنة 2019 ما يقارب من 21.3% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن 63% من القيمة المضافة تخلقها المقاولات الكبرى (التي يتجاوز حجم أعمالها 175 مليون درهم). وبينما تمثل المقاولات الصغرى والمتوسطة نسبة 90% من إجمالي عدد المشاريع العاملة إلا أنها لا تسهم سوى ب 20% من إجمالي الناتج المحلي و 30% من الصادرات. ومع ذلك، فإنها تخلق حصة كبيرة من الوظائف في القطاع غير الرسمي الذي تقدر أهميته في الاقتصاد بحوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعلها تكافح من أجل الاستثمار وزيادة القيمة المضافة والتطور على نطاق أوسع. وإذا كان المغرب لا يزال وجهة رئيسية للاستثمار الأجنبي بحوالي 4% من إجمالي الناتج المحلي سنويا منذ عام 2011، والذي بلغت عائداته سنة 2021 حوالي 32,2 مليار درهم مقابل 34,5 مليار درهم سنة 2019، وانخفاضها سنة 2020 إلى 27,5 مليار درهم. وتسجيله لرابع أكبر حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا عام 2017، نتيجة للزيادة الكبيرة في الاستثمار العام والإصلاحات المهمة كذلك التي عرفها القطاع الخاص لتحفيز نموه والنهوض بقدرته التنافسية، وخفض الإجراءات البيروقراطية، وتعزيز بنيات الصناعات التحويلية، إلى جانب إطلاق العديد من مشروعات البنية التحتية التجارية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. إلا أن تزايد المردودية لا يتجاوز الحد الأدنى نظرا لضعف الاستثمار الإنتاجي نتيجة للركود الذي عرفته الاستثمارات في القطاع الخاص في العقد الأخير حيث لا تشكل سوى 16% من الناتج المحلي الإجمالي (أكثر بقليل من نصف إجمالي الاستثمارات) بالرغم من الجهود المبذولة في الصناعة بجذب الاستثمارات بهدف تعزيز سلاسل القيمة العالمية، بما في ذلك السيارات والطيران وقطع الغيار والطاقات المتجددة، والخدمات ذات القيمة المضافة العالية. إلا أن هذه الاستثمارات لم تتمكن من خلق وظائف كافية، خاصة إذا اقترنت المعايير النوعية بالمعايير الكمية لقياس مخرجات التنمية.

وعلى الرغم من الإصلاحات العديدة التي نفذتها السلطات على مدى العقدين الماضيين، خاصة فيما يتعلق بتوفير إمكانية الوصول الفعال إلى التمويل للأفراد والمقاولات، وتبني العديد من البرامج والمبادرات هدفها تمكين الفئات الاجتماعية المختلفة خاصة الشباب من الولوج إلى التمويل لإطلاق مشاريعهم مع التكوين والتوجيه والمواكبة كبرنامج "انطلاقة" الذي أطلق سنة 2019 الذي يسعى إلى دعم وتمويل متكامل للمقاولات الصغيرة الشابة التي لم تتعد 24 شهرا من وجودها، وكذا برنامج "فرصة" لدعم المبادرات الفردية الذي يهدف إلى تقديم حوالي 50 ألف قرض ابتداء من سنة 2022 باعتمادات إجمالية تقدر ب 1,25 مليار درهم. إلا أن هذه الآلية تستدعي إعادة النظر في مقاربتها حيث بلغت نسبة طلبات التمويل المرفوضة في إطار برنامج "انطلاقة" أكثر من الثلث، وذلك نتيجة عدم تلاؤم العرض مع خصوصيات الطلب في ظل التكلفة العالية للتوظيف مع الارتفاع المهول للمقاولات المفلسة التي بلغت سنة 2021 حوالي 10.556 مقاولة بزيادة نسبتها 59% مقارنة مع سنة 2020، وانتقال عدد المقاولات المفلسة ما بين سنتي 2009 و2021 من 2.541 مقاولة إلى 10.556 مقاولة، وبالتالي زيادة نسبتها 331%. وبالتالي تسجيل تفاوتات كبرى بين الأهداف المعلنة والنتائج المحققة فيما يتعلق بخلق فرص العمل، وخصوصا مع غياب ثقافة مقاولاتية لدى حاملي المشاريع، وكذا غياب نسيج اقتصادي يقوم بعملية التأطير والمواكبة لما بعد الانطلاق تكون بنيوية وقائمة على خبرة متعددة الاختصاصات، ولعب دور قيادي بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة قادرة على المنافسة الدولية. بالإضافة إلى تسجيل عجز في ثقافة التدبير لدى الشباب خاصة العاطلين الذين طال أمد بطالتهم، ثم صعوبات في الولوج إلى التمويل والعقار والمقرات الملائمة. كما أن هذه البرامج لا تأتي

بأجوبة نوعية تتلاءم مع وضعية الذين يعانون من وضعية إقصاء أو إعاقة، فهم يبقون خارج دائرة هذه البرامج.

وإن كان التمويل النشط يعتبر أمرا ضروريا لتنمية القطاع الخاص، فإن المقاولات الصغرى والمتوسطة لازالت تواجه صعوبات تتجلى في ضعف الوسائل البشرية التقنية حيث تبلغ نسبة التأطير 25%، فالمقاولات الكبرى توظف أساسا أشخاصا ذوي كفاءات عالية (مهندسين وأطر عليا)، بينما توظف المقاولات الصغيرة جدا بشكل أساسي تقنيين متخصصين وعمال مؤهلين. ويؤدي عدم كفاية التكوين إلى مشاكل الأداء المتعلق بجودة التسيير خاصة مع الاعتماد الضعيف على التكنولوجيات الحديثة في التسيير، حيث تعتبر 37% من المقاولات أن النظام الحالي للتعليم والتكوين المهني لا يوفر التخصصات الملائمة لسوق الشغل. ومواجهة صعوبات حقيقية تحول دون قيامها بالاستثمار أمام تنامي المتطلبات الدولية والطلب القليل على الإنتاج؛ والرفع من القيمة المضافة في ظل التعقيدات الإدارية والبنكية، وبطء النظام القضائي، وصعوبة الحصول على رأس المال الأولي، وصعوبات الوصول إلى الأراضي الصناعية، ومشاكل المواد الأولية؛ وخلق مزيد من الوظائف خاصة مع ضعف المردودية ومنافسة بقية المقاولات، حيث تتجلى العوائق الرئيسية لسياسة التوظيف في نقص النشاط لدى 63% من المقاولات والكلفة المرتفعة لليد العاملة بالنسبة لـ 26% منها، في حين تتم غالبية مناصب الشغل المحدثة نتيجة عملية التعويض (71%) أو في إطار توسيع نشاط المقاولة (64%).

وفي ذات السياق، لا تزال الأجور بين القطاع العام وبين القطاع الخاص في السنوات الأخيرة تعرف فجوات آخذة في الارتفاع، فإذا كان متوسط صافي الأجر الشهري قد بلغ سنة 2020 حوالي 8.147 درهم في القطاع العام، فإنه لا يكاد يبلغ 5000 درهم بالقطاع الخاص، فيما حوالي 64% من المسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يتقاضون أجرة تقل عن 2800درهم. وهي معضلة تغذيها معايير معقدة مرتبطة بالسعي المستمر للفاعلين في قطاع الأعمال لتحسين سبل خلق الثروة بوضع قواعد لسوق العمل توفر شكلا من الحماية للعمال المشمولين بالتغطية من دون فرض تكاليف كبيرة على الشركات أو الاقتصاد. وبالرغم من الجهود المبذولة لتقليص الهوة بين القطاع العام والقطاع الخاص، فإن منهجية تحديد الحد الأدنى للأجور يخلق بدوره حافزا قويا لدى أصحاب العمل للتحايل على القانون.

وإذا كان المغرب قد حقق نجاحا في تعزيز بعض الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، إلا أن التأثير على القطاعات الأخرى والمناطق الأخرى في البلاد ظل محدودا، بحيث أن ثمار هذه النجاحات انحصرت بشكل أساسي على المراكز الكبرى والتجمعات الحضرية الساحلية كالشريط الساحلي القنيطرة-الدار البيضاء وطنجة، حيث تتمركز المقاولات بالأساس في محور الدار البيضاء طنجة بنسبة 63 % تصل إلى 39 % في جهة الدار البيضاء سطات. فيما بقيت المناطق الأخرى خاصة المجالات القروية التي يشكل سكانها 79.4% من الفقراء مهمشة وفقيرة وتعاني البطالة الشديدة حيث لا يزال النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية يركز على القطاع الزراعي ولم يكن لمخطط المغرب الأخضر الذي انتهى سنة 2020 سوى تأثير محدود على تنمية ريادة الأعمال. وإن كانت بعض المجالات الحضرية قد شهدت نوعا من التحول الهيكلي بانتقالها من الأنشطة منخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة مرتفعة الإنتاجية، خاصة الدار البيضاء التي شهدت زيادة ملحوظة في الأنشطة كثيفة الرأسمال في الصناعة التحويلية ذات القيمة المضافة العالية، بينما ظهرت في طنجة قطاعات مختلفة هدفها تقديم مساهمة نوعية ومتوازنة في نمو الإنتاجية. إلا أنه في الواقع لم تصل أغلب هذه الاستثمارات مثل مشروع رينو للبحث عن موارد طبيعية أو أسواق واعدة، بل بدلا من ذلك لتحقيق مكاسب تنافسية جديدة، ضرورية لتطوير سياراتها منخفضة التكلفة.

2. الاستثمار في القطاع الخاص: جهود ضخمة ونتائج محدودة

نفذت الدولة المغربية في السنوات الأخيرة العديد من السياسات التنموية القائمة على الاستثمارات العامة كان تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

في صميم إستراتيجيتها عبر إنشاء "مناطق اقتصادية حرة" تسمح للقطاع الخاص الوصول بسهولة إلى الموارد الاقتصادية والبشرية. كما تبنت الدولة استراتيجيات التنمية القطاعية التي كانت فعالة بشكل عام جعلت الاقتصاد يعتبر واحدا من أكثر الاقتصادات تنوعا وملائمة للأعمال في المنطقة من خلال استمرار التوجهات النيوليبرالية التي تعتمد رفع القيود عن القطاع الخاص، والاتجاه نحو الخصخصة، وتبني السياسات التحفيزية التي تعمد إلى خفض الضرائب وتعتمد المرونة في المعايير. وعلى الرغم من أن هذه السياسات المنتهجة نجحت في جذب الاستثمار الأجنبي، وتحقيق بعض التحسينات في الإطار التنظيمي؛ إلا أن هذه الديناميكية لم تقدم بعد نتائج مؤكدة من حيث فرص العمل والرفاهية المشتركة، حيث أدى عدم استقرار القوانين واللوائح وتقلب السياسات العامة، إلى خلق حالة من عدم اليقين في ظل عدم وضوح الرؤية، جعلت المقاولات المغربية مجبرة على الانتظار والترقب، وبالتالي الإحجام عن خلق المزيد من فرص العمل بسبب ضعف القدرة على التخطيط على المدى الطويل.

كما أن القطاع الخاص لا يزال يكافح من أجل خلق فرص العمل في القطاع الرسمي، وزيادة قيمة المقاولات الصغيرة والمتوسطة. ومرد ذلك إلى العديد من المعيقات المختلفة التي تواجهه، بما في ذلك الدور الكبير للدولة في الأنشطة الاقتصادية وانحياز استراتيجيات النمو والسياسات العامة لصالح دعم الطلب الداخلي (الاستهلاك، الإنفاق العام) بدلا من العرض (الاستثمار الخاص، التصدير)، حيث أدى الإدماج المتفاوت للاقتصاد إلى انخفاض فرص الشغل، بينما أدت الخصخصة إلى فائض في العمالة. فيما يؤدي خضوع الصادرات ذات المحتوى التقني الضعيف التي يقع أغلبها في إطار المناولة إلى علاقات غير متكافئة تتميز بهيمنة مصادر الطلب الخارجي على المنتجين المحليين؛ بينما لا تمثل أغلب القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة سوى حصة ضعيفة في نمو التشغيل. علاوة على ذلك، لم يعد القطاع الخاص في ظل العجز المتراكم في معالجة التناقضات الهيكلية المتمثلة في الاعتماد الكبير على الريع قادرا على المنافسة مع المنتجات أكثر تطورا ولا حتى المنافسة في المنتجات ذات المهارات المتدنية التي دفعت نموه في الماضي، وذلك بسبب احتكار القطاع العام لبعض عوامل إنتاج السلع والخدمات، وكذا الامتيازات التفضيلية التي يتمتع بها في الولوج إلى الأسواق. وأمام ضعف تكامل الاقتصاد الوطني وقلة التبادلات الوسيطة بين القطاعات، وفي ظل هيمنة القطاع غير الرسمي على النسيج الإنتاجي الوطني، فإن انتشار كيانات مجهرية وغير مهيكلة تتجه غالبا نحو القطاعات ذات الإمكانات الضعيفة والقيمة المضافة المتدنية، مستفيدة من نقص العمالة الماهرة والاستخدام المحدود للتكنولوجيا التي تسهل علاقات السوق. ونتيجة لذلك، العجز المتراكم في خلق فرص العمل خاصة فرص عمل مؤهلة للشباب الخريجين.

وإذا كان النشاط الاقتصادي مدفوعا في الغالب من قبل المقاولات القائمة بدلا من المقاولات الجديدة، والتي يوجد معظمها في عدد محدود من القطاعات غير قابلة التداول (البناء، العقارات، الأعمال التجارية الصغيرة). فإن قطاع الأعمال استخرج أرباحا من الاقتصاد بدل أن يولدها، وذلك بإضفاء الطابع المالي على الاقتصاد من خلال التركيز على الخدمات والمضاربات المالية والمصرفية. وبالتالي محدودية البنية التحتية والخدمات الأساسية، وهشاشة القدرة التنافسية التي تضغط على التكاليف والأسعار، حيث لم تنجح الشركات المغربية في منافسة نظيراتها الأجنبية مع استثناءات قليلة، أو خلق فرص عمل بمستويات مهمة. وفي حين ركزت معظم القطاعات على الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة التي لها تأثير منخفض من حيث فرص العمل، ولا تلجأ إلا نادرا إلى الوظائف عالية التأهيل. فإن المهن العالمية الجديدة (السيارات والطيران) لا تخلق إلا فرص عمل قليلة بتركيزها من حيث رأس المال المادي والتكنولوجيا. ونتيجة لذلك، نجحت الشركات الأجنبية في ترسيخ نفسها، بينما كانت الفوائد التي تعود على الشركات المحلية محدودة. كما أن تركز الاستثمارات في الشريط الساحلي الدار البيضاء-القنيطرة إضافة إلى طنجة لم يعالج التفاوت الجغرافي الكبير بين المناطق. كما أن الرهان فيما يتعلق بالتصنيع لا يتمحور فقط في خلق مناصب شغل، بل كذلك في نقل المعرفة والتكنولوجيا إلى اليد العاملة المغربية لتصبح

مؤهلة مستقبلا في بناء صناعة وطنية متكاملة تقوم بالتصنيع الكامل وليس فقط التجميع والتركيب. وبالتالي، لم يؤد قطاع التصدير المغربي إلى إحداث توسعات إنتاجية للنهوض بسلاسل القيمة المحلية.

وبسبب قيود بيئة الأعمال، وعلى الرغم من توفر المغرب على قطاع مصرفي كبير يعتبر الأكثر تطورا في القارة الإفريقية، إلا أن صعوبة الوصول إلى التمويل تظل عقبة أمام العديد من المقاولات والذي يشكل عقبة كبيرة بالنسبة لـ 40% منها. حيث أن العديد من الشركات، حتى في الاقتصاد الرسمي، تكافح من أجل الوصول إلى التمويل المصرفي، سواء لرأس المال العامل أو من أجل الاستثمارات، حيث تلجأ واحدة من كل خمس مقاولات للتمويل الخارجي، 93% من هذا التمويل يأتي من قروض بنكية. فبينما سجلت الشركات الصغيرة أعلى معدلات التأخر في سداد المدفوعات المستحقة عليها، فإن المقاولات المتوسطة والصغرى لا تزال تلقى صعوبة في الحصول على التمويل في مراحلها التأسيسية، والتي تكون معرضة للصدمات والتقلبات الاقتصادية مقارنة بالكبرى. وفضلا عن ذلك، لا يتم تشجيع البنوك كي توجه تمويلها نحو المقاولات المتوسطة والصغرى في الوقت الذي تتوجه فيه المقاولات الكبرى والدولة إلى هذا التمويل، حيث أن 75% من المقاولات مقيدة في وصولها إلى الائتمان، وهي نسبة أعلى مما هي عليه في موريتانيا وتونس أو متوسط البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض. ويعتبر التعقيد المفرط للإجراءات من الأسباب الرئيسية وراء ثني المقاولات عن التقدم بطلب للحصول على قرض بنسبة 26%، بينما تأتي الشروط والأحكام غير المواتية (سعر الفائدة أو مدة القرض، على وجه الخصوص) بنسبة 25%، في حين تعتبر 11% فقط من الشركات أن متطلبات الضمانات المرتفعة هي السبب الرئيسي.

وفي السياق ذاته، تبقى الوساطة المالية معاقة بسبب التركيز المرتفع نسبيا للإقراض المصرفي في عدد قليل من الشركات الكبيرة، ومتطلبات الضمان الصارمة، ومحدودية توافر المعلومات الائتمانية حيث تتطلب حوالي 72% من القروض المصرفية في المغرب ضمان. كما يؤدي الافتقار إلى المنافسة في السوق المصرفية إلى زيادة تكلفة التمويل وتعقيد الوصول إلى القروض، مما يثبط الاستثمار الذي يخلق وظائف جديدة. فالمناخ العام لخدمات المساندة المالية والاستشارية لا يزال معقدا حيث يشكل الولوج إلى التمويل أسوأ مؤشر ضمن المؤشرات العشرة التي يعتمدها تقرير مناخ الأعمال، ويرجع السبب في ذلك إلى تردد الأبناك عن تمويل المقاولات خاصة الناشئة دون التوفر على ضمانات كبيرة. وبينما تتزايد أهمية القطاع المالي غير المصرفي، إلا أن التمويل البديل لم يتطور على نحو كاف، كما أن صغر حجمه يحد من اختيار الأدوات المالية للشركات الصغيرة.

وفي ظل المعوقات الإدارية والتنظيمية التي يفرضها مناخ الأعمال على الرغم من التقدم الأخير في تصنيف ممارسة الأعمال، حيث تعتبر المحسوبية العائق الرئيسي لمناخ الأعمال بالنسبة لـ 15.5% من الشركات، تليها معدلات الضرائب بنسبة 15.2%، وإدارة الضرائب بنسبة 14.2% وممارسات القطاع غير الرسمي بنسبة 9.1%. ونتيجة لذلك منع المقاولات حديثة النشأة وغيرها من النمو، ومنه الميل إلى الاستثمار بشكل أقل مما يفوت عليها فرص النمو وخلق فرص العمل، مما يؤدي إلى جمود سوق العمل مع تعقيد الإجراءات حيث أن ثلثي المقاولات تعتبر أن تعقد الإجراءات الإدارية يشكل عقبة أمام تطوير نشاطها. ولا ينتج عن ذلك انخفاض مداخيل الضرائب فحسب، بل أيضا عدم القدرة على تمكين المزيد من الأجراء والعمال من التعيين بموجب عقود عمل تضمن الحقوق والحماية من تقاعد وتأمين صحي جيد وموثوق به.

التوصيات

نحو نموذج قائم على القطاع الخاص :

إن سياسة النهوض بالقطاع الخاص في المغرب يجب أن تضع بين أهدافها الرئيسية جذب مزيد من الاستثمارات خاصة الأجنبية، كما أن خلق فرص شغل جيدة من خلال القطاع الخاص المنتج هو أساس ولوج المغرب إلى فئة البلدان متوسطة الدخل. ولئن أعطى النموذج التنموي الجديد الأولوية للإصلاحات الهيكلية لتعزيز القدرة

التنافسية وتنمية القطاع الخاص بهدف توفير الوظائف، فإن ذلك لن يتأتى إلا من خلال فتح صفحة جديدة لزيادة إمكانيات قطاعها الخاص وتهيئة مكانة إستراتيجية السلاسل الصناعية المنتجة وذات القيمة العالية خاصة في عهد ما بعد كورونا. ومن هذا المنطلق، فإن أي إصلاح اقتصادي لا يكون من نتائجه تخفيض البطالة لا معنى له. ومنه على الدولة أن تبدأ بمعالجة مشكلة خلق الوظائف بشكل منهجي تدرجي متكامل ومستدام، آخذة بعين الاعتبار جميع الجوانب لتحصين المكاسب، وتقويم الاختلالات، وتحفيز النمو والاستثمار. والانتقال من نموذج متمركز على الاستثمار العمومي إلى نموذج يقدم مساحات أكبر للقطاع الخاص. وذلك عبر:

• تجويد مناخ الأعمال وضمان استدامة الإصلاحات الهيكلية عبر التسريع بإخراج ميثاق استثمار أكثر تنافسية، يحفز المقاولات والمستثمرين على الاستثمار في أنشطة جديدة ذات قيمة مضافة عالية قادرة على خلق فرص الشغل. وخفض حجم تدخل الدولة ونخبها في الشأن الاقتصادي برفع نسبة الاستثمار الخاص من ثلث الاستثمار الإجمالي إلى ثلثي الاستثمار الإجمالي في أفق 2035؛

• معالجة الضعف الهيكلي للاقتصاد الوطني والمتجلية في عدم قدرته على استقلالية معدلات نموه عن القطاع الفلاحي عبر تحسين التكامل الاقتصادي وتنويعه واستهداف أسواق تصدير جديدة بالتوازي مع تطوير سلاسل القيمة المحلية. وتقديم تعويضات مجالية وقطاعية إضافية تروم تشجيع الاستثمار في الأقاليم الأكثر هشاشة؛

• تجديد المقتضيات القانونية والتحفيزية، والتخفيف من التكاليف الإدارية، ومحاربة الفساد وتخليق الحياة العامة، إلى جانب تكثيف التنسيق بين مختلف الفاعلين من أجل تسريع الحصول على الموافقات اللازمة في جميع مراحل التنفيذ؛

• تقوية قدرة المقاولات على تسيير مواردها المالية من خلال تغيير البيئة التشريعية وخلق تنظيم عمومي يقترح ضمانات على المشاريع المبتكرة، وتقليص التكاليف التشغيلية، وتنزيل مضامين القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، وحماية حقوق الدائنين، وتطوير المحاكم التجارية في سبيل معالجة أسرع للخلافات الواقعة بين البنوك وزبنائها؛

• تعزيز الشمول في مؤسسات السوق عبر تطوير قدرة البنوك على تقييم مخاطر تمويل المقاولات المتوسطة والصغرى، والبحث عن دعم عمومي للمصاريف المصاحبة لهذه العملية، وخلق منتجات تمويل تقليدية وأخرى ابتكارية بديلة بهدف التقاط مؤسسات الائتمان لجزء أكبر من السيولة، وزيادة سبل الحصول على التمويل وتسهيل الولوج إليه بناء على نجاعة المشروع وليس توفر الأصول أو الموارد المالية للمقترض.

• دعم القطاع غير الرسمي على الانتقال إلى القطاع الرسمي وتعزيز الإدماج المالي للفئات الاجتماعية المحرومة عبر توفير تمويل رأس مال المخاطر الذي من شأنه سد الفجوات في الشمول وعدم المساواة؛

• تطوير الاقتصاد الرقمي ورقمنة الأداء من خلال زيادة الاعتماد على الإنترنت لتنفيذ الأعمال، وتحفيز نمو الصناعات الرقمية عبر استخدام التكنولوجيا لزيادة الكفاءة وخلق نماذج أعمال جديدة، وزيادة إمكانية الوصول إلى الإنترنت في المناطق الريفية؛ وكذا حوسبة الإجراءات والعمليات، في كل من القطاعين العام والخاص، لاسيما في شكل مبادرات لتحسين الحكومة الإلكترونية بهدف إطلاق إمكانات الاستثمار الخاص.

المراجع

• 150 مليون دولار لتعزيز البرامج الاجتماعية ودعم مؤسسات الأعمال الصغيرة في المغرب، مدونات البنك الدولي، 03/10/2017، الرابط: https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2017/03/10/150-million-us-dollars-to-enhance-social-programs-and-support-small-enterprises-in-morocco

• الأجور في القطاعين العام والخاص: الفجوة آخذة في الاتساع، مجموعة " تروستد أدفايزر " تقدم تقريرها لسنة 2019 حول التحول الرقمي للأبناك، 10 نونبر 2020، الرابط: shorturl.at/gvwB6

• أحمد بن الطاهر، المغرب أمام تحدي الدخول لقائمة أفضل 50 اقتصادا بالعالم (تقرير)، الرباط، الأناضول، 09.03.2021، الرابط: https://cutt.ly/knXTP5o

• البنك الدولي، قرض سياسات التنمية للشمول المالي والاقتصاد الرقمي، مرحلة التقييم المسبق I تاريخ الإعداد/التحديث: 17 يناير/كانون الثاني 2017

• تقرير للبنك الدولي: المغرب.. استثمارات مرتفعة ونتائج مخيبة، الرباط ـ عربي21، 06 أغسطس 2019، الرابط: https://cutt.ly/lnDA2Bk

• جلاديس لوبيز-أسيفيدو وآخرون، المغرب: البحث في ضعف مشاركة المرأة في القوة العاملة، مدونة البنك الدولي، 04/12/2021، الرابط: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/almghrb-albhth-fy-df-msharkt-almrat-fy-alqwt-alamlt

• جيسكو هنتشيل وخافيير رايلي، اجتياز أزمة كورونا: سبل مستدامة لتقوية قدرة القطاع الخاص في المغرب على الصمود في وجه التحديات، 12/17/2020، البنك الدولي، الرابط: https://www.albankaldawli.org/ar/news/opinion/2020/12/17/sustainable-pathways-to-strengthen-moroccos-private-sector-resilience

• راندا عقيل، تشجيع الإمكانات والطاقات الكامنة لدى الشركات حديثة الإنشاء في المغرب، 03/10/2017 ، مدونة البنك الدولي، الرابط: https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/developing-venture-capital-for-young-startup-firms-in-morocco

• رشيد أوراز، مناخ الأعمال في المغرب: منجزات كبيرة لكنها حبر على ورق، المعهد المغربي لتحليل السياسات،18 أبريل 2020، الرابط: https://mipa.institute/7698

• غوردون بتشرمان، تحديات تنظيم سوق العمل في البلدان النامية، مدونة البنك الدولي، 08/26/2021، الرابط: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/thdyat-tnzym-swq-alml-fy-albldan-alnamyt

• المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا "كوفيد 19" والسبل الممكنة لتجاوزها، إحالة رقم 28/2020، ص 13.

• المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المقاولة الذاتية رافعة للتنمية وإدماج القطاع غير المنظم، إحالة ذاتية رقم 27/2016.

• المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تشخيص الوضعية الاجتماعية خلال سنة 2019.

• المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2019.

• المملكة المغربية، الحكامة من أجل تحقيق الفعالية والإنصاف والتربية والتعليم والمقاومة، دراسة تشخيصية قطرية منهجية، يونيو/حزيران 2018، مجموعة البنك الدولي.

• المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول المقاولات، النتائج الأولية، 2019

• المندوبية السامية للتخطيط، وضعية سوق العمل في المغرب خلال الفصل الثاني من سنة 2021.

• ياسمينة أبو الزهور، جائحة كوفيد-19 في المنطقة المغاربية: الآثار والاستجابة،19 مايو 2020، المعهد المغربي لتحليل السياسات، الرابط: https://mipa.institute/7837

• يوري دادوش، الوظائف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودراسة الحالة المغربية، Policy Brief، OCP POLICY CENTER، نونبر 2017، 17/43.

• يوسف لخضر، البنوك المغربية ترفض أكثر من ثلث طلبات التمويل ضمن برنامج "انطلاقة،" هسبريس - الأربعاء 22 دجنبر 2021، https://shortest.link/384h

• يوسف لخضر، بنك المغرب: وتيرة النمو الاقتصادي الوطني لا تكفي لتحسين المعيشة، هسبريس - 16 فبراير 2022، الرابط: https://shortest.link/3844

• يونس أباعلي، تقرير يرصد 4 تحديات لسوق الشغل في المغرب،03/04/2021 ، الرابط: shorturl.at/mopEV

• Le développement du secteur privé au Maroc, Enjeux et perspectives dans le contexte de la pandémie de covid-19, Rapport conjoint, Septembre 2021